IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الدولي الخامس للإبداع والابتكار للمدة من 13 - 14 كانون الأول 2023

جمهورية السودان بين انفصال الجنوب وتمرد دارفور (دراسة في الجغرافية السياسية)

م. د. محمد خضير كلف الحويس [1]

المستخلص

يناقش البحث الصراعات الدائرة في جمهورية السودان خاصة ما يتعلق بجنوب وغرب السودان على مدى قرون من الزمن ، اذ تطرق البحث الى التعريف بجمهورية السودان ومقوماتها الجغرافية التي تأثرت بهذا الصراع ، اذ استطاع المتمردون في جنوب السودان من تحقيق الانفصال في عام 2011 م بعد سنين من الصراع ، واشتركت في ذلك العديد من العوامل منها داخلية تمثلت بالعامل الاقتصادي والعرقي والديني فضلا عن العامل السياسي ، وعوامل خارجية تمثلت بالعامل الدولي الذي كان للولايات المتحدة واسرائيل دور مهم في ذلك الانفصال ، ترتب من جراء هذا الانفصال اثاراً على المستوى الاقتصادي والسياسي لجمهورية السودان ، اعطى انفصال الجنوب دافعاً قوياً لمتمردي دارفور اذ بدئوا بالضغط على الحكومة المركزية لنيل حقوقهم المسلوبة ، اذ اشتركت في ذلك الصراع عوامل داخلية واخرى خارجية اتضحت ادوارها بالتدخل السافر للولايات المتحدة واسرائيل فضلاً عن الدور الاقليمي الذي بدى واضحا بسبب امتداد جذور المتمردين داخل تلك الدول ، اثر هذا الصراع على السودان سياسياً وامنياً واقتصادياً ، اذ اصبح الامن مزعزعاً والاقتصاد منهاراً بسبب المديونية الخارجية .

الكلمات المفتاحية: المقومات الجغرافية، الاثار الاقتصادية، العامل السياسي، العامل الدولي

انتساب الباحث
[1] مركز القادسية الدراسي، الكلية التربوية المفتوحة ، وزارة التربية، العراق، بغداد،

[1] Mohammed.kilef1980@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: حزيران 2024

The Republic of Sudan between The Secession of The South and The Darfur Rebellion (a study in political geography)

Dr . M0hammed Khudair kilef Al-Hawais [1]

Abstract

The research discusses the ongoing conflicts in the Republic of Sudan, especially with regard to southern and western Sudan over centuries, as the research touches on defining the Republic of Sudan and its geographical components that were affected by this conflict. The rebels in southern Sudan were able to achieve secession in 2011 AD after years of conflict. Many factors participated in this, including internal factors represented by the economic, ethnic and religious factor as well as the political factor, and external factors represented by the international factor in which the United States and Israel had an important role in that separation, which resulted from this separation effects on the economic and political level of the Republic of Sudan, which gave the separation of the south A strong motive for the Darfur rebels, as they began to put pressure on the central government to obtain their usurped rights, as internal and external factors participated in that conflict, whose roles became clear through the blatant intervention of the United States and Israel, in addition to the regional role, which was evident due to the extension of the roots of the rebels inside those countries, the impact of this conflict on Sudan Politically, security and economically, as security has become destabilized and the economy has collapsed due to external indebtedness

Keywords: Geographical components, economic effects, the political factor, the international factor

Affiliation of Author
[1] Al-Qadisiyah Study Center, Open Educational College, Ministry of Education, Iraq, Baghdad

[1] Mohammed.kilef1980@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: June 2024

المقدمة

تعد جمهورية السودان احدى الدول العربية الكبرى من حيث المساحة وعدد السكان وهذا ما اعطاها اهمية عربية واقليمية ودولية ، كرستها لان تكون لاعباً اساسياً في القضايا العربية والاقليمية ، وهي ليست ببعيدة عن الازمات التي تشهدها القارة الافريقية ومن بينها النزاعات الامنية والحروب الداخلية والتي قادتها المنظمات الارهابية والحركات الثورية الداخلية التي ادت الى سقوط العديد من الحكومات ، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة وكثرة الامراض والتعددية العرقية والاثنية التي تسبب مشاكل كبيرة لاختلاف الايدولوجيات والمعتقدات والاديان واللغات ، انعكست هذه المشاكل والازمات على الداخل السوداني ، اذ اثيرت مشكلة جنوب السودان وادت الى انفصاله في عام 2011م ، فضلاً عن المشاكل القائمة ما بين الحكومة ومتمردي دارفور والتي لم تحسم الى الان ، فالاختلاف في العنصر البشري قائم ما بين العنصر الابيض (القوقازي) في الشمال والعنصر الزنجي في الجنوب ، اما من حيث الديانة فتتركز الديانة الاسلامية في الشمال والمسيحية في الجنوب بسبب حملات التبشير التي امتدت الى جنوب السودان ما اثرت عليه بشكل كبير ، اما في غرب السودان خاصة في دارفور فاغلب مساحتها يسودها الجفاف والصالح منها يمتلكه بعد السكان لهذا حدثت العديد من النزاعات بين القبائل في تلك المنطقة وهي من اهم اسباب النزاع في دارفور .

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث من خلال الصراعات القائمة بالسودان وتتلخص بالتساؤلات الاتية :-

1- ما الدوافع من وراء انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان .
2- ما اسباب نشوب حركة التمرد في دارفور .
3- هل لانفصال جنوب السودان اثراً على الصعيد الداخلي والخارجي .
4- كيف اثرت المتغيرات الدولية والاقليمية على انفصال الجنوب وتمرد دارفور .

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث الرئيسة بوجود اسباب ودوافع ادت الى انفصال الجنوب واشعال التمرد في دارفور ، اما الفروض الثانوية فتتحدد بالاتي :-

1- هناك اسباب سياسية داخلية وخارجية ادت الى اثارة المشاكل في الداخل السوداني .
2- للتدهور الاقتصادي وزيادة الفقر ومشاكل الحدود دور في انفصال الجنوب وتمرد دارفور .

هدف البحث

يهدف البحث الى الوقوف على المقومات الطبيعية والبشرية للسودان ، والآثار التي تخلفها حركات الانفصال والتمرد في البلاد ، فضلاً عن تحديد اسباب المشاكل السياسية والاقتصادية .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في معرفة دور السودان في المحيط الاقليمي والدولي من خلال ما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية ، فضلاً عن كيفية ادارة حكومة السودان للقضايا الداخلية وحلحلتها بالطرق السياسية السلمية .

حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالحدود المكانية والمتمثلة بجمهورية السودان والبالغة مساحتها حوالي (2.5 مليون كم^2) ، اذ تقع ما بين دائرتي عرض (3.30 – 22 شمالاً) وخطي طول (21.45 – 38.30 شرقاً) ، وزمانياً منذ حكم سلطة الفور في 1650 الى عام 2020م .

منهج البحث

اعتمد الباحث في تناوله لموضوع البحث على المنهج التاريخي الذي يدرس الجذور التاريخية للنزاعات ، ومنهج تحليل القوى الذي يحلل العوامل المؤثرة التي ادت الى انفصال الجنوب وتمرد دارفور .

المحور الاول

المقومات الجغرافية للسودان

تمتلك جمهورية السودان مقومات جغرافية (طبيعية وبشرية) كبيرة بالامكان ان تنهض بها اذا ما استثمرت بالشكل الصحيح وهي على النحو الآتي :-

اولاً :- المقومات الطبيعية

1- الموقع الجغرافي:- يشغل السودان قطاعاً واسعاً من الوطن العربي على امتداد الارض الافريقية ، يكون هذا الامتداد على محور عام من الشمال الى الجنوب واستمراراً لمصر بالركن الشمالي الشرقي لقارة افريقيا ويقع في قلب الاراضي العربية التي تمتد فيما بين المشرق والمغرب العربي ، ولهذا

الموقع دور استراتيجي للوطن العربي حيث يشرف مباشرةً على امتداد الجبهة البحرية الطويلة المطلة على البحر الاحمر حيث يؤكد على المزيد من التحكم في تحركات التجارة الدولية على مستوى ومحاور الطرق البحرية مرة والخدمات الجوية مرة اخرى (الشامي ، 2002 ، ص). ([25] اما فلكياً فيقع السودان بين دائرتي عرض (3.30 – 22) شمالاً وخطي طول (21.45 – 38.30) شرقاً . وكما موضح في الشكل (1).

2- المساحة -:_تبلغ مساحة السودان نحو (2.505.810 كم^2) منها (2.376.000 كم^2) مساحة يابسة والباقي (129.810 كم^2) مساحة مائية وبذلك تعد السودان اكبر الدول الافريقية والعربية مساحة ، وهي تعادل مساحة مصر مرتين ، تطل السودان بجهة بحرية على ساحل البحر الاحمر بطول يبلغ (853 كم) ، اما حدودها السياسية فتشترك مع تسعة دول بطول (7687 كم^2) (جاد الرب ، 2005 ، ص. ([352-353]

3- التضاريس -: تتنوع تضاريس السودان ما بين شمالها وجنوبها وشرقها وغربها ، ولا توجد مرتفعات عالية الا في مناطق متطرفة متباعدة كمرتفعات البحر الاحمر ، اما المناطق القريبة فهي هضبية مستوية تتخللها مرتفعات متناثرة اهمها في اقصى الغرب وهي مرتفعات دارفور ، يجري نهر النيل ما بين الهضبتين الشرقية والغربية ويعد وادي النيل وسهوله الفيضية على جانبيه اهم مظهر طبغرافي في السودان ، وتسمى المنطقة الواقعة بين ابي حمد والحدود الشمالية بالعطمرة وهي منطقة مسطحة تغطيها الرمال والحصباء وترتفع بعض جهات هذا السهل فتكون تلال منعزلة وتتقارب فتكون سلاسل متصلة الحلقات وغالباً ما نجد حافة الهضبة تطل على نهر النيل مباشرة وتقطع هذه الحافات السهل الرسوبي الضيق فتترك احواضاً منعزلة يصعب الاتصال فيما بينها (رفلة ومصطفى ، 1970 ، ص. ([248-249]

الشكل (1): الموقع الفلكي لجمهورية السودان

المصدر : الموسوعة العربية ، الاطلس الجغرافي https://arab-ency.com.sy/ency/atlas/3/18www.

4- المناخ -: تمتلك السودان مساحة واسعة تمتد بشكل طولي من الشمال الى الجنوب وبهذا جعلته يتميز بتنوع المناخ فيه ، فلا يوجد جزء لا تمر عليه اشعة الشمس العمودية لأنه يقع ما بين دائرتي عرض (3.30 – 22 شمالاً) ، اذ يتدرج مناخه من الصحراوي في اقصى الشمال حيث يقل التساقط المطري وينعدم في بعض الاحيان الى الذهاب جنوباً حيث المناخ المداري ذي الامطار الصيفية ، والمناخ شبه الاستوائي في اقصى الجنوب ، كما يعد مناخاً قارياً في بعض اجزاءه لبعده عن المؤثرات البحرية (الصياد وسعودي ، 1966 ، ص. ([98]

يعد السودان احد اكثر الدول سخونة في العالم ، اذ يكون متوسط اكثر الشهور حراً كما في الخرطوم يصل الى (33.6م^o) في حزيران وفي بورسودان تصل الى (34.8 م ^{o}) في آب ، اما في

اقل الشهور حراً فتصل الحرارة في الخرطوم (23.6م°) وفي بورسودان (23.2م°) ، اما في الشتاء فيكون اكثر الفصول لطفاً ولا يخلو من موجات الحر ، كما يتعرض السودان الى عواصف الرمل التي اسمى بالهبوب ، اما ما يميز مناخ السودان فهي الامطار فألى الشمال من دائرة عرض (19) شمالاً تقع الصحراء حيث ينقطع المطر خلال 12 شهراً متتابعة ، وما بين دائرة عرض (19) شمالاً ودائرة عرض (4) يتزايد المطر بمقدار (100 ملم) لكل دائرة عرض بالاتجاه نحو الجنوب ، اذ يسجل (300 ملم) عند دائرة (15) و(1400 ملم) عند دائرة عرض (4) ، وكلما كان الفصل الجاف اكثر قصراً كانت الامطار اكثر غزارة (حميد ، 1997 ، ص) [240]

5- التربة -: اعطت مساحة السودان الكبيرة امكانية لتنوع التربة فيها ، وهذا التنوع اثر بشكل كبير في تحديد وانتشار السكان وهي على النحو الآتي :- (حسام جاد الرب ، مصدر سابق ، ص.) [368-371]

1- التربة الصحراوية :- تغطي هذه التربة مساحة كبيرة من شمال السودان ، وهي تربة فقيرة بالعناصر الغذائية وتكثر فيها الاملاح لذا فهي لا تصلح للانتاج الزراعي .

2- تربة القوز :- تنتشر في غرب السودان خاصة في كردفان ودارفور وهي عبارة عن كثبان رملية تماسكت بعض الشيء واصبحت تصلح للعمليات الزراعية .

3- تربة اللاترايت :- تنتشر في مناطق الغابات المدارية حيث التساقط المطري الغزير الذي يعمل على غسل التربة باستمرار ويذيب ما فيها من عناصر معدنية فيما عدا الحديد الذي يجعل اكاسيده التربة تميل الى الاحمرار ، اذ تتواجد في اقصى جنوب السودان الا سيما بحر الغزال ، وهي تربة فقيرة بصفة عامة ولا تكاد تصلح للانتاج الزراعي .

4- تربة الحشائش المدارية السوداء :- وتعرف بتربة التشرنوزم ، نوجد هذه التربة في مناطق حشائش السفانا في وسط وجنوب السودان وتنتمي اليها تربة ارض الجزيرة وسهل البطانة ، وهي تنحصر بين التربة المدارية الحمراء في الجنوب والتربة الصحراوية وتربة القوز في الشمال ، وتعد اخصب انواع التربة المحلية لغناها بجميع العناصر المعدنية اللازمة للنبات ، ولاحتوائها على الكثير من المواد العضوية المتحللة التي تتجمع بفضل موسم الجفاف الذي تشهده حشائش السفانا .

5- التربة الفيضية :- تنتشر شرق السودان خاصة في دلتا القاش ودلتا بركة وهي تربة جيدةً تصلح لزراعة جميع المحاصيل الزراعية وتعوض عن فقرها ببعض العناصر المعدنية بالتسميد .

6- الموارد الطبيعية :- ان المساحة الكبيرة التي يتمتع فيها السودان اعطته صفة التنوع في الموارد الطبيعية من خامات ومعادن ونبات طبيعي وموارد مائية متمثلة بنهر النيل وروافده ، حيث ينتشر معدن الذهب في الشمال الشرقي والحديد في الغرب والجنوب ويوجد النحاس في حفر النحاس في بحر الغزال وبحر العرب ، فضلاً عن وجود معادن المنغنيز والكبريت والزنك ومعظمها في الصحراء الشرقية (رفلة ، بدت ، ص .) [241]

اما بالنسبة للبترول فقد اكتشف حديثاً حيث تعد السودان احدث الدول العربية المنتجة للبترول حيث ينتج في حوض سواكات على بعد (40 كم) من خط الساحل قرب خط الحدود السياسية مع اثيوبيا بلغ انتاجها (3.2) مليون طن عام 1997م (الزوكة ، 2008 ، ص.) [493]

اما النبات الطبيعي فيمثل مصدرا ينتفع به الانسان وهو في السودان معين هائل الانتاج متنوع ما بين غذاء للحيوان كالحشائش والاعشاب ودواء للانسان ، كما لها من قيمة عالية من الوجهة الدوائية ، وتستخدم كمصدر للطاقة من خلال تحويله الى فحم نباتي او بطريقة مباشرة (الشامي ، 1973 ، ص .) [344]

ثانياً / المقومات البشرية :- تتمثل المقومات البشرية بـ(نمو السكان – توزيع السكان – تركيب السكان)

1- نمو السكان :- يعرف بانه الزيادة في حجم السكان في مدة زمنية معينة لأي دولة وهذا ينعكس على واقع الدولة وبحسب قوتها وامكاناتها ، بلغ عدد السكان في السودان بحسب تعداد (2008) حوالي (32.065.240 نسمة) ، اذ شهد نمو السكان زيادة بوتيرة متصاعدة ففي تعداد عام (1956) بلغ حوالي (10.262.536 نسمة) ، ارتفع في عام (1973) الى حوالي (15.000.000 نسمة) ، اي بمعدل نمو بلغ (2.4%) وقد بلغ حسب الاعوام (1983-1993) حوالي (20.594.000 و 24.940.683 نسمة) على التوالي وبمعدل بلغ (2.6 %) وفي عام (2000) وصل عدد السكان الى (31.095.000 نسمة) وبمعدل نمو بلغ نحو (3.13%) (والي ، 2005 ، ص.) [70]

اما في تعداد (2008) اخر تعداد قبل انفصال الجنوب فقد سجل عدد السكان زيادة ليصل الى حوالي (32.065.240 نسمة)(شبكة الانترنيت / السودان ramid. net ___/2008 www.populationpy(.

بلغ عدد السكان في السودان بعد الانفصال حوالي (33.980.000 نسمة) في عام (2018) وبمعدل نمو بلغ (2.4%)(برنامج الامم المتحدة ، تقرير السودان (2020) ، ص [30]) .

2- توزيع السكان -: يتوزع السكان في الاراضي السودانية على محورين رئيسين الاول محور النيل وروافده الذي يمتد بشكل عام من الجنوب الى الشمال ، يميل السكان للتواجد في الاماكن التي تتوفر فيها المياه ونظراً لوجود النيل العظيم في السودان لهذا يتوزع السكان افقي مع امتداد نهر النيل وعلى ثلاثة قطاعات ابتداءً من القطاع الشمالي شمال الخرطوم والقطاع الجنوبي جنوب ملكال وما بينهم القطاع الاوسط ، حيث يقل السكان في المناطق الشمالية الغربية من السودان اي في القطاع الشمالي بسبب الظروف القاسية من ارتفاع درجة الحرارة ولهذا تتأثر كثافة السكان بهذا النهر وخاصةً يتواجدون في السهول الفيضية التي توجد بالقرب من الانهار على شكل جيوب ، اما في القطاع الجنوبي فلوجود روافد النهر ازدادت فيه اعداد السكان لكنها تكون متناثرة في بعض احواضه مثل حوض بحر الغزال وحوض بحر الجبل حيث تكون صعبة الاستيطان عند زيادة الامطار وارتفاع مناسيب المياه في مجاري الروافد ونهر النيل ، اما بالقسم الاوسط فتزداد اعداد السكان بصورة ملفته للنظر بسبب المقومات الطبيعية الجيدة للاستيطان البشري من وجود مجاري مائية وارض سهلية صالحة للزراعة والرعي ، والثاني محور المطر الذي يزداد جنوباً ويمتد بالاتجاه من الشرق الى الغرب ، لذا فيتوزع السكان رتبياً من الشمال الى الجنوب وبالابتعاد عن النيل وفروعه شرقاً وغرباً (الشامي ، مصدر سابق ، ص. ([275-281]

3- تركيب السكان -: يقسم التركيب السكاني الى اربعة انواع هي (الاثنوغرافي – العمري – النوعي – الاقتصادي) :-

أ – الاثنوغرافي -: يتمثل التركيب الاثنوغرافي بـ (الديني – العرقي – اللغوي) .

1- التركيب الديني :- يعتنق اغلب سكان السودان الدين الاسلامي وهو الدين الرسمي للدولة على الرغم من تعدد الاديان فيها ، اذ ينتشر في جميع انحاء البلاد بينما يتركز وجود الدين المسيحي في الولايات الجنوبية كولاية اعالي النيل وبحر الغزال والولاية الوسطى ، فضلاً عن تواجد الوثنيين الذين لا يدينون باي دين ذلك في عدم رغبة رب الاسرة من الابلاغ عن الاناث في التعداد ، اما في ولاية الخرطوم فتصل النسبة الى حوالي (112) من الذكور مقابل (100) من الاناث وذلك لأنها من اكثر الولايات المستقبلة سماوي في الولايات الثلاث ، اما المسلمون فيتركزون بصورة كبيرة في الولايات الشمالية من السودان (بليغ ، 2004 ، ص ([112]

3- التركيب العرقي :- تسود في السودان التعددية العرقية ، اذ يتكون السكان من اربعة مجاميع عرقية رئيسة هي المجموعة البجاوية والمجموعة النوبية والمجموعة العربية والمجموعة المنزنجة (الشامي ، مصدر سابق ، ص. ([223]

تنتشر هذه المجموعات على مساحة السودان ، اذ تتركز في السودان الشمالي الجماعات الحامية كالنوبيين والبجا التي تنتشر من المطبرة الى الحدود المصرية السودانية وقد اختلطت بالعرب وتأثرت لغتهم بالعديد من المفردات العربية ، اما السودان الاوسط فيسكنه العرب ، اما في الجنوب فيتركز فيها جماعات الازاندى (المنزنجة) خاصة في اقصى الجنوب الغربي ، ساعد الاختلاف في التركيب العرقي للسكان على اضعاف الدولة وتفاقم العديد من المشكلات داخل السودان اهمها مشكلة جنوب السودان واقليم دارفور (رفلة ومصطفى ، مصدر سابق ، ص ([269]

4- التركيب اللغوي :- تتعدد اللغات في السودان اذ وصلت الى (150) لغة مختلفة ، تعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد وهي اللغة الشائعة بين حوالي نصف السكان وهذه اللغة العربية قريبة الشبه بالمصرية ، اذ تنتشر في الجزء الشمالي من السودان بينما تنتشر الفار وبعض لغات غرب افريقيا والنوبية بين النوبيين في وادي النيل غرب انجولا ويتحدث سكان جنوب السودان العديد من اللغات الافريقية وتستخدم اللغة الانكليزية على نطاق واسع فيها (بليغ ، مصدر سابق ، ص. ([112]

ب- التركيب العمري -: يتوزع السكان الى فئات عمرية محددة بحسب الهرم السكاني ويتضمن ثلاث فئات حسب تعداد عام (2008) ، اذ تشكل فئة صغار السن (0 – 14) (43.2%) وفئة الشباب (15 – 65) تبلغ (53.4%) وفئة الكهولة (الشيخوخة) (65 فأكثر) فقد بلغت (3.4%) ، اذ يتضح من خلال فئة الشباب التي سجلت اعلا نسبة وهي الفئة القادرة على العمل والانجاب وبالتالي فأن السودان تمتلك طاقة شبابية كبيرة يمكن استثمارها في عمليات التنمية (مبارك ، 2016 ،ص .([26]

ج – التركيب النوعي -: تميل نسبة النوع الى الذكور في اغلب الولايات السودانية ، اذ تتجاوز نسبة الذكور الاناث بصورة واضحة في ولايتي البحر الاحمر وكسلا حيث بلغت (133 و 123) من الذكور مقابل (100) من الاناث على التوالي ، وقد يعود للهجرة والتي في اغلبها هجرة انتقائية للذكور ، اما في الولاية الشمالية وولايات نهر النيل والقضاريف وشمال دارفور والنيل الازرق وجنوب دارفور فيزيد عدد الذكور عن الاناث بنسبة

بسيطة ، ويقل عدد الذكور عن الاناث في بقية الولايات بنسبة بسيطة (هدى محمد مختار ، 2020 ، ص. ([24]

ان ارتفاع نسبة النوع لصالح الذكور يؤدي الى النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد اذا ما تم استثمارها بالشكل الصحيح من خلال عمليات التنمية الشاملة.

د- التركيب الاقتصادي -: تمتلك السودان العديد من المقومات الاقتصادية التي افرزتها لها الظروف الطبيعية وهذا ما جعلها من اغنى الدول العربية والافريقية ، فقد بلغت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في السودان نحو (68.2) مليون هكتار اي (183.3) مليون فدان ، تقع معظم هذه الاراضي في منطقة كردفان بنسبة (35.6%) وفي اقليم دارفور (32.4%) وفي القضاريف (6%) وسنار (3.4%) والنيل الازرق (1.4%) والنيل الابيض (4%) ، كما يتمتع السودان بموارد كبيرة من المياه العذبة ، اذ يقع ما يقارب نصف حوض النيل داخل حدوده كما لديه احتياطي كبير من المياه الجوفية ، اما بالنسبة للغابات فيمتلك السودان غابات تقدر مساحتها بحوالي (17) مليون فدان وتوجد معظمها في ولايات غرب وجنوب دارفور والقضاريف والنيل الازرق والنيل الابيض ، كما تمتلك السودان حقولاً نفطية وصل انتاجها في عام (2018) الى (251.800) برميل يومياً ، اما انتاجها من الذهب فبلغ في عام (2014) حوالي (73) طناً (عثمان ميرغلي ، 2020 ، ص . ([103-112]

على الرغم من امتلاك السودان معطيات اقتصادية متعددة الا ان هذه المعطيات لم تستغل بشكل صحيح لتقوية التركيب الداخلي للبلاد وهذا ما حال دون تحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالواقع الاقتصادي ، حال دون ذلك العديد من العوامل منها خارجية تمثلت بالديون التي جاءت من الحروب الاهلية ، وعوامل داخلية اهمها عدم كفاءة الجهاز الاقتصادي والاداري للسودان على الرغم من اكتشاف النفط واستعماله بشكل اقتصادي وخاصة في جنوب السودان التي تشكل حوالي (80%) من صادراته (القصاب ، 2003 ، ص. ([25]

المحور الثاني

انفصال جنوب السودان

يعد جنوب السودان جزءاً من جمهورية السودان قبل الانفصال ، يقع اقصى الجنوب ، انفصل عنها بعد ان عقد استفتاء لتقرير المصير لجنوب السودان في التاسع من يناير من عام (2011م) وجاءت نتيجة التصويت لصالح الانفصال ، وهو ما ادى الى الاعلان عن قيام دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو من عام (2011م) ، يضم جنوب السودان ثلاث ولايات هي :-

1- ولاية النيل الاعلى وعاصمتها مالكال تبلغ مساحتها (772338 كم [2])
2- ولاية بحر الغزال وعاصمتها واو تبلغ مساحتها (498200 كم [2])
3- الولاية الاستوائية وعاصمتها جوبا تبلغ مساحتها (197969 كم. [2])

وبالتالي فأن مساحة جنوب السودان تشكل ربع مساحة جمهورية السودان ، فضلاً عن ان عدد سكانها يشكل ربع العدد الكلي لسكان جمهورية السودان (سلمات ، 2006 ، ص53) . تمثل هذه الولايات جميع حدود السودان الجنوبية مع دول (الكونغو – اوغندا – كينيا – اثيوبيا – جمهورية افريقيا الوسطى) . شكل (2) . ان مشكلة جنوب السودان هي مشكلة متجذرة بسبب الطبيعة العرقية ما بين الشمال والجنوب وايضاً نتيجة للسياسات التي اتبعت من قبل القوى الاستعمارية التي ركزت على فصل الشمال عن الجنوب في كل استراتيجياتها التي كانت تعمل بها ولهذا سوف نركز على اهم العوامل والاسباب التي تكمن وراء هذه المشكلة حتى الوصول الى اثارها التي ادت في النهاية الى انفصال اقليم الجنوب ليكون دولة مستقلة باسم جنوب السودان ، وهي على النحو الآتي :- اولاً / الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان :- تعود مشكلة جنوب السودان الى زمن تجارة الرقيق في القرون السابقة حيث كانت السودان محكومة بالأجانب وتبلورت هذه المشكلة وتفاقمت من قبل الاقلية الزنجية التي تسكن في جنوب السودان ، التي اعتنقت اغلبها الدين المسيحي بعد حملة تبشيرية واسعة قامت بها الدول الاوربية في بداية القرن العشرين فاتخذت بريطانيا ايام وجودها في السودان سياسة الفصل بين الشمال والجنوب حيث فرضت قيوداً شديدة على حرية الحركة بين الشمال والجنوب حتى صار خط عرض (12) شمالاً اشبه بحد سياسي بين دولتين مستقلتين فتمادى الانكليز في سياستهم فعلموا على نشر اللغة الانكليزية في الجنوب وعملوا على ابقاء المستوى الحضاري للسكان متدني ، فعملت بريطانيا منذ ذلك التاريخ على تقسيم السودان وانفصال الجنوب عن الشمال ، ولتدارك هذا المصير عملت الحكومة السودانية على اعطاء جنوب السودان حكما ذاتياً في اطار الجمهورية في اوائل عام (1972م) (وهيبة ، 1979 ، ص. ([208]عملت الحكومة البريطانية عام (1921م) اصدار قانون المناطق المقفولة الذي عمل على ايجاد قطيعة تاريخية بين الشمال والجنوب حيث منع دخول اهل الشمال الى الجنوب او العكس ولذلك توقف المدى الطبيعي بين الشطرين حتى العام (1936م) ان لم يكن الجنوب مفتوحاً الا امام الارساليات التبشيرية فما عاد هناك تواصل بين شقي القطر حيث انشأ منطقة عازله بين الشمال

والجنوب بعرض (10 كم) ، ان هذا القانون اسس بتركيز الكنائس على كراهية المسلمين والعرب في نفوس الجنوبيين(عثمان ، مصطفى ، الاجتماع الخامس لمجلس العلاقات العربية والدولية ، 2011م ، www.cfaair.com.

استمرت المشكلة قائمة حتى بعد اعلان الاستقلال في عام (1956م) ، اذ تطورت الامور الى الحرب الاهلية التي قادتها حركات التمرد بعد ان قامت الحكومة السودانية في عام (1955م) ، بإعادة تنظيم القوات العسكرية ، اذ قررت نقل مجموعات الفرقة الاستوائية الجنوبية الى الشمال ، اذ كانت بداية لتعجيز مشكلة الجنوب ، اذ بدأ الجنوبيين بالمطالبة بالحكم الفيدرالي لكن طلبهم تم رفضه من قبل اللجنة القومية لوضع الدستور (1956 – 1985) ، اذ اشتعلت الحرب الاهلية بجنوب السودان بعد سبعة اعوام من استقلال البلاد عن بريطانيا عام (1956م) اذ قادت التمرد حركة الانيانيا ضد الجيش السوداني عام (1963م) (الحباشنة ، 2013م ، ص ص. 16-17).

شكل (2) دولة جنوب السودان

المصدر : https://shop71003.bowlersbest.com/content

توالت الثورات بعد هذا التاريخ منها ثورة اكتوبر الشعبية عام (1964-1969م) ، التي ادت الى حدوث انقلاباً عسكرياً عام (1969م) بقيادة النميري الذي قاد ذلك الانقلاب بعد ذلك جعل تقارب ما بين النميري وقادة حركة الانيانيا (جفريف لافو) واثمر ذلك الى عقد مؤتمر اديس ابابا عام (1972م) والذي اعطى بموجبه للجنوبيين حكماً ذاتياً ، استمر الهدوء قائماً في الجنوب الى عام (1985م) ، اذ تفجر من جديد نتيجة لانقسامات قادته ، وف عام (1989م) حدث انقلاب في السودان سمي بنظام الانقاذ الذي اعتمد الحل السلمي للنزاعات وهذا ما ادى الى ان يقرأ النظام الفيدرالي في جنوب السودان ، توصلت الحكومة السودانية الى اتفاق شامل سمي باتفاقية السلام الشاملة (اتفاق نيفاشا) في عام (2005م) الذي اتفق على ان يكون الشمال اسلامياً والجنوب علمانياً مع الاحتفاظ بحق تقرير المصير بعد ست سنوات ، وهذا ما حصل في الاستفتاء الذي حدث بالفعل في (9 يناير عام 2011م) والذي على اثره اعلنت دولة جنوب السودان في (9 يوليو 2011م)(الخطيب وشيب ، 2012 ، ص. (190-378

ثانياً / العوامل المؤثرة على انفصال الجنوب -:

ساهمت العديد من العوامل في التهيئة لانفصال الجنوب منها عوامل داخلية واخرى خارجية :

1- العوامل الداخلية -: هناك العديد من العوامل التي دعت الى حدوث وتفاقم مشكلة السودان وانفصالها عن جمهورية السودان في عام (2011م) في عملية استفتاء اجري لتقرير المصير في الجنوب فهذه الاسباب ترجع الى بداية استقلال

السودان عام (1956م) ومنها اسباب عرقية ودينية ما بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي واسباب اقتصادية لكون الجنوب السوداني يتمتع بالكثير من المقومات الاقتصادية التي تؤهله للنهوض بالدولة كالموارد الطبيعية من معادن وانهار وثروة نفطية واراضي زراعية واسعة ، وهذه تعد من بين العوامل الرئيسة التي ادت الى انفصال الجنوب ، وتتخلص هذه العوامل بالآتي :-

أ – العامل الاقتصادي -: يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل التي ادت الى انفصال الجنوب ، اذ ادى اكتشاف النفط الى تحويل الاقتصاد من انتاجي يعتمد على الزراعة الى ريعي يعتمد على ايرادات النفط خاصة المستخرج من الحقول الجنوبية ، اذ وصل تصدير النفط الى حوالي (95%) ، اذ تركزت الثروة في العاصمة وحرمت الولايات الاخرى التي اصبحت ولايات هامشية ، اذ عملت الحكومات المتعاقبة على ايجاد فجوة كبيرة ما بين الشمال والجنوب ، اذ ركزت الخدمات والبنى التحتية والطرق المعبدة وسكك الحديد والمطارات في الشمال وحرمت الجنوب منها ما دعا الجنوبيين من المطالبة بحقوقهم وبالتالي ادت الى خلق ازمة تفاقمت في ما بعد حتى وصلت الى الانفصال (رأفت ، 2011م ، ص. (4-5

ب – العامل العرقي والديني -: تضم السودان العديد من المجموعات العرقية اهمها النيليون والحاميون والقبائل السودانية فضلاً عن البجا والنوبيون والدنكا ، اما دينياً فيشكل المسلمون ما نسبة (75%) من السكان وغالبيتهم من المذهب السني في الشمال ، فضلاً عن الوثنيون والمسيحيون الذين يتركزون في الجنوب (سبع ، 2011م ، ص. (135

ان من اهم اسباب الانفصال هو التعدديات العرقية والدينية التي توجد في السودان ما بين الشمال والجنوب في الشمال يوجد المسلمون العرب والذين لهم النسبة الاكبر في ادارة البلاد والجنوب المسيحيون الافارقة من الاصل الزنجي فعملت جميع الحكومات التي استعمرت السودان واهمها بريطانية والاحتلال الانكلومصري كرس هذا الاحتلال النزعات وعمل على ايجاد التفرقة ما بين الشمال والجنوب وظهرت هذه المشاكل جلياً بعد عملية الاستقلال عام (1956م) (الانترنت : انفصال جنوب السودان وتداعياته على الامن القومي ، 2011-10-1.www.almajd) .

ج – العامل السياسي -: تعرضت السودان الى العديد من الازمات السياسية التي انتجت وخلال السنين التي تلت استقلال السودان عن مصر في عام (1956م) ، اذ تشكلت مجموعة من الاحزاب السياسية التي كانت توجهاتها اما يمينية كحزب الامة او يسارية كالحزب الشيوعي السوداني ، فضلاً عن وجود جماعة الاخوان المسلمين لذلك حدثت العديد من الخلافات بين بين هذه الاحزاب التي انتجت مسيرة حافلة بالانقلاب بدأت منذ عام (1958م) وانقلاب عام (1965م) وبعده انقلاب (1969م) بقيادة النميري وفي عام (1985م) بدء نشاط جماعة الاخوان المسلمين الذين عملوا على ادخال ابنائهم المؤسسة العسكرية وكان من بين المتخرجين من الكلية العسكرية احمد حسن البشير ، وفي عام (1989م) قاد عمر البشير انقلاباً عسكرياً ضد حكومة الصادق المهدي ، ومن هنا بدأت سيطرة الاسلاميين على حكم السودان وتركز عملهم في الشمال وترك الجنوب المسيحي يصارع الفقر وهذا ما ادى الى بروز النزاع في الجنوب ضد القيادات العسكرية الشمالية التي انشقت بعض منها لتؤسس الى انفصال الجنوب فيما بعد (الحبيطي ، 2022م ، ص. (614-617

جاء انفصال الجنوب عن الشمال بعد مخاض عسير وصراع مرير تخلله حرب اهلية من عام (1953م) وهو العام الذي ضم الاقليم الجنوبي من قبل الاستعمار البريطاني للشمال وحتى عام (2005م) وهو التاريخ الذي قرر فيه مجلس الامن الدولي اجراء الاستفتاء حول فصل الجنوب عن الشمال الذي ابرمته في ذلك العام وذلك بموجب اتفاقية السلام الشامل المعروفة باتفاقية نيفاشا ، كان الجنوبيون خلال تلك السنوات يعانون الامرين من قبل الشماليين الذين كانوا ينظرون اليهم نظرة دونية حيث فرضوا عليهم قوانين جائزة قضت بعدم قبولهم في العمل بالوظائف العسكرية والمدنية والدبلوماسية فاصبحوا مهمشين (انترنت ، انفصال جنوب السودان (الاسباب والتأثيرات) www.alhara.2.com) .

2- العوامل الخارجية -: للعوامل الخارجية دور مهم في الصراع القائم بين الشمال والجنوب ومن هذه العوامل الآتي :-

1 -العامل الدولي -: برز الدور الخارجي واضحاً بالتدخلات الامريكية التي بدأت منذ وصول نظام الانقاذ الى السلطة عام (1989م) وتحالفه مع الجبهة القومية الاسلامية بزعامة حسن ترابي والسودان يمثل دولة عاصي من نظرة الولايات المتحدة الامريكية ، وقد عمد الخطاب السياسي الى تقديم تدخلات مباشرةً في الوضع السوداني حيث اخذت بريطانيا موقفاً موالياً للإدارة الامريكية في سعيها لعزل السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب (حمدي عبد الرحمن ، دور التدخلات الخارجية في ازمة جنوب السودان ، 2012م www.mandumah.com) .

اذ لم تكن الولايات المتحدة وحلفائها في المنظمة الغربية واسرائيل بعيدة عن تطورات العلاقة بين شريكي الحكم في السودان فيما يعد توقيع اتفاقية السلام عام (2005م) والتوترات التي حصلت بينهما كما انها لم تكن بعيدة عن باقي تطورات

السودان الداخلية ، اذ استخدمت الولايات المتحدة اسلوب الضغط والتلويح باستخدام القوة ضد السلطة في السودان ، فضلاً عن استخدام سياسة العصا والجزرة ، وفي تهديد واضح وصريح توعد السناتور الامريكي جون كيري الحكومة السودانية بتشديد العقوبات في حال اقدامها على عرقلة تنظيم الاستفتاء على انفصال الجنوب المقرر في (9 كانون الثاني 2011م) ، اذ اتجهت السياسة الامريكية لتفعيل الانفصال لاسيما بعد ما كشفته الانتخابات السودانية من تباعد واضح بين الشمال والجنوب وهو ما شكل واحداً من العوامل التي ارتكزت عليها السياسة الامريكية في السودان (عبد الله ، 2012م ، ص. ([18-20]

2- العامل الاقليمي -: برز الدور الاقليمي واضحاً خاصة من دول الجوار الافريقية غير العربية ، اذ كان لها الاثر الاكبر في التدخل لإشعال نار الحروب الاهلية ما بين الشمال والجنوب ، اذ عهدت دول (تشاد واثيوبيا وكينيا واوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) على السماح لإسرائيل بإقامة مراكز عسكرية في اراضيها لتدريب مقاتلي حركة انيانيا الانفصالية ، ويلاحظ ان مصر وليبيا من دور الجوار العربي في الشمال هما اللتان قدمتا المساعدات العسكرية والمالية للسودان بينما كانت اثيوبيا تدعم حركات التحرير وحينما اشتعلت الحرب الاهلية مرة اخرى بعد عام (1983م) بإعلان النميري تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية ، اصبح الحال كما كان عليه في المرحلة الاولى حيث ساندت البلدان المجاورة قوات التمرد في الجنوب السوداني ومثلت كل من ارتيريا واثيوبيا وكينيا واوغندا مصدر الدعم العسكري واللوجستي الرئيس لحركة وجيش تحرير السودان ويبدو ان مصر وهي حليف استراتيجي للسودان قد تحول موقفها ولو بحذر شديد لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان ، ويعزى ذلك التحول الى الخوف من انتشار الاصولية الاسلامية عبر السودان(عبد الرحمن ، 2007م ، ص. ([261]

مر الدور الاسرائيلي بتسع مرحل استطاعت من خلالها تحقيق ما بدأت من اجله وهو تقسيم السودان ، اذ انتقلت بسياستها من مرحلة لأخرى لفصل الجنوب عن جمهورية السودان ، اذ بدأت بمرحلة التطبيع والاحتواء منذ عام (1951م) اي قبل الاستقلال من خلال البعثات التجارية ، ثم انتقلت الى الاحتواء للأحزاب البارزة في السودان ، اذ اقامت علاقات مع تلك الاحزاب فضلاً عن اقامتها علاقات مع حركات التمرد في الجنوب وبالتالي تحولت الى مرحلة شد الاطراف مستغلةً التباين الديني والعرقي بين الشمال والجنوب ، وعملت على اعداد قادة في الجنوب من خلال مناصرتهم وصناعتهم ليكونوا اداة بيدها تنفذ اجندتها تجاه الانفصال ، انتقلت فيما بعد الى التدخل المباشر اذ بدأت بدعم قوات الانيانيا وتدريبها وتزويدها بالأسلحة الروسية والرشاش الاسرائيلي وهكذا بدأ الصدام في الجنوب ضد القوات الحكومية ، اصبحت العلاقات بين اسرائيل وجنوب السودان مكشوفة وبدون وساطة وبانت ملامح الدعم الاسرائيلي في الثمانينات خاصة بعد التحاق قادة التمرد بالمعسكرات الاسرائيلية لتدريبهم على حرب العصابات ووضع الخطط لمواجهة الحكومة المركزية ، فضلاً عن التعاون الامني والاستخباري بين الطرفين وبان التدخل من خلال ضرب الانشطة الحكومية في السودان خاصة مصنع اليرموك الذي استهدف عام (2012م) ، عدت اسرائيل هذا الدور بالخطوة الجيدة اذ لم ينتهي بانفصال الجنوب بل انتقل لتوسيع سياستها في جميع السودان لتكون اكثر وضوحاً في تدمير الامن القومي العربي (عودة ، 2014م ، ص. ([64-79]

ثالثاً / الآثار المترتبة على انفصال الجنوب -: تتمثل بالآثار الاقتصادية والسياسية :-

1- الآثار الاقتصادية -: يشكل انفصال الجنوب دون توقيع اتفاقيات محددة بين دولتي السودان في شأن النفط تحدياً اساسياً امام حكومة السودان الشمالي بالنظر الى التأثير المباشر لذلك على الموازنة العامة ومدى قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين وخاصة في قطاعات الخدمات كالصحة والتعليم ، وقد ارتفعت نسبة التضخم والغلاء ، وتحاول حكومة السودان الحفاظ على سعر العملة حتى لا يعاني الاقتصاد من آثار سلبية اضافية كما تحاول ايجاد مصادر بديلة للدخل وهذا ما دعا الحكومة بالتوجه نحو الصين للتنقيب عن البترول في شمال السودان(الطويل ، 2011 ، ص. ([13]

تأثر اقتصاد جمهورية السودان بانفصال الجنوب تأثراً كبيراً ، اذ فقدت ما يزيد عن (70%) من عائدات النفط ، اذ اعتمدت في سد الفجوة في موازنتها السنوية نتيجة ذلك على رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان عبر اراضيها الى ميناء التصدير ، ويقدر المبلغ المستحصل من عملية العبور بحوالي ملياري دولار سنوياً ، وبرزت اهمية هذا المورد عندما قام الرئيس البشير بإيقاف عبور نفط الجنوب من طريق اراضي الشمال ، والسبب يعود الى قيام دولة جنوب السودان بدعم متمردي ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق ، وهذا ما ادخل جمهورية السودان بأزمة اقتصادية ، اذ تراجعت قيمة الجنيه السوداني امام الدولار ، ودفع التردي الاقتصادي والعجز في الموازنة الحكومة السودانية الى رفع الدعم عن المحروقات ما تسبب بزيادة الاسعار وبالتالي اندلاع تظاهرات اجتماعية واسعة في ايلول عام (2013م) ، اذ دفعت المشاكل الاقتصادية للسودان الحكومة الى الاعتماد على طلب العون المالي

العربي لتدارك الازمة (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، 2014م ، ص. ([4]

2- الآثار السياسية :- تتمثل بالنقاط الاتية :-

أ – زيادة وتيرة الاضطرابات الامنية في اقاليم السودان الشمالية والتي طالبت بالمزيد من الحكم اللامركزي ، ومن اقتسام الثروة مع الحكومة المركزية ، واحتجاجاً على معالجة الحكومة لبعض القضايا مثل تنفيذ اتفاقية الشرق او توطين المتأثرين بد موري او انشاء خزان كجبار او غيرها ، وقد يؤدي بهم الحال الى المطالبة بتقرير المصير او الانفصال كلياً عن السودان كما فعل الجنوب ، اذ تبرز مشاكل ولايتي النيل الازرق وجنوب كردفان ودارفور وآبي ، وهذا ما يجعل الباب مفتوحاً للمزيد من النزاعات والمطالبات بالانفصال (كامل ، 2019 ، ص. ([22]

ب - تعد مسألة الحدود احدى اهم القضايا الجدلية بين الدولتين وهي المتحددة بنحو (1950كم) وفيها ثروات نفطية ومعدنية وحيوانية وحركات بشرية سكانية تحت مظلة عرقية متفسخة بين العرب والزنوج ، وطبقاً لاتفاقية السلام الشامل فقد تم الاعتماد على خط حدود الجنوب كما كان عند الاستقلال في عام (1956م) ، واعتمدت اتفاقية اديس ابابا على نفس الخط عام (1972م) لأنهاء مرحلة الحرب الاهلية ، لكن تحول الى مشكلة معقدة مع التوسع في التنقيب عن النفط في هذه المناطق والتحول الى انماط الزراعة الالية ، ونتيجة لاعتماد الخط الجنوبي دون ان تؤخذ بعين الاعتبار عمليات المسح بين الولايات او امتلاك خرائط طبغرافية حديثة نسبياً ، فقد ترتب على ذلك العدد من النزاعات مع البدء بوضع العلاقات الحدودية ، واهم مشاكل الحدود هي الخاصة بولاية آبي الغنية بالنفط ، فضلاً عن ولايتي الوحدة وكردفان (الطويل ، مصدر سابق ، ص . ([5]

المحور الثالث

التمرد في اقليم دارفور

يعد اقليم دارفور جزءاً من جمهورية السودان ، اذ يشغب الجزء الغربي منها ، يمتد ما بين دائرتي عرض (10° و20° شمالاً) وخطي طول (16 و37.30 شرقاً) تبلغ مساحته (670 الف كم^2) وهي تمثل خمس مساحة السودان ، يحده شمالاً الصحراء الليبية وغرباً جمهورية تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى وجنوباً بحر العرب ومديرية بحر الغزال وشرقاً اقليم كردفان ، قسمت دارفور الى ثلاث ولايات لكل منها ادارة خاصة وهي (نايل ، 2017م ، ص[15-16]):- شكل (3) .

ولاية شمال دارفور وعاصمتها (الفاشر) وتعد المدينة التاريخية والسياسية للإقليم .

ولاية جنوب دارفور وعاصمتها (نيالا) وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية للإقليم .

ولاية غرب دارفور وعاصمتها (الجنينة) وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية .

كانت دارفور واحدة من ثلاث ممالك اسلامية قامت عليها دولة السودان الشمالي وهي مملكة الفونج (1505-1821م) ومملكة دنفلا (1570-1880م) في الركن الشمالي ، تكونت مملكة الفونج من قبائل زنجية زحفت من الجنوب وحالفت القبائل العربية واسست مملكة كبيرة وكان بين سلطان دارفور نزاع مسلح مستمر حول السيادة على كردفان ، نشر ملوك هذه الممالك الدعوة الاسلامية وشجعوا القبائل العربية على استيطان ممالكهم (موسى ، 2009م ، ص76) .

شكل (3) اقليم دارفور اداريا

المصدر : الانترنت (www.marefa.org)

ان هذا الجزء من السودان عملت عليه أيدولوجيات لدول كبرى ساهمت في تمزيق السودان وتجزئته الى العديد من الاقاليم من ضمنها السعي الى انفصال اقليم دارفور امتداداً للانفصال في الجنوب وتكريساً لهذه الأيدولوجيات ذات الجذور الاستعمارية ، ولذا سنتطرق الى كل ما يتعلق بقضية تمرد دارفور من جذورها التاريخية الى اثارها على واقع السودان الاقتصادي والسياسي .

اولاً : الجذور التاريخية للصراع في دارفور :-

تعود الجذور التاريخية للصراع الى عام (1650م) اي منذ تأسيس سلطة الفور التي كانت تسيطر عليها مجموعة الفور وتحكمها نخبة تشمل كل المجموعات الاثنية الأساسية في الاقليم ، اذ كانت المجموعة المستقرة (غي العربية) قادرة على السيطرة وابعاد المجموعات البدوية بحكم قوة نفوذ السلطة الحاكمة (السلطان) ، وانتهت حقبة حكم السلطة عندما استعمرتها تركيا وضمتها الى اراضيها في عام (1874م) ، الا ان السلطان علي دينار لم يقف مكتوف الايدي اذ استطاع اعادتها في عام (1898م) ، اذ بقية مستقلة عن الحكم الانجلو- مصري (الحكم الثنائي) الى عام (1916م) عندما تم القضاء على حكم علي دينار وضمها تحت الحكم الثنائي ، بدأت النزاعات الداخلية تظهر بعد استقلال السودان (1956م) واستخدم فيها ذلك النزاع الاسلحة التقليدية واشتركت فيه مجموعات القبائل المحلية واستمر حتى عام (1980م) (موسى ، مصدر سابق ، ص. [85])

ان البداية الحقيقية للصراع السياسي دخل بشكل فعلي في عام (1980م) بعد ان صدر فيه قانون الحكم الذاتي لسنة (1972م) ، اذ تم تعيين حكام الولايات من غير ابنائها فطالب سكان دارفور بان يكون حاكم دارفور من ابنائها فعين الرئيس النميري احمد ابراهيم دويج حاكماً (والياً) على دارفور(احمد وزملاءه ، 2020م ، ص. [177])

لقد عانى اقليم دارفور على مدى سنوات طويلة من الجفاف وانتشار التصحر وهذا ما ضيق مساحات المرعى فيه ، ادى ذلك الى رحيل الكثير من القبائل بحثاً عن مراعي جديدة اذ كان من الطبيعي ان يقوم صراع بين القبائل المتوطنة والقبائل العربية الراحلة التي تبحث عن المراعي ، وهذا ما ادى الى اندلاع الصراع بين الفور والافارقة والعرب في الاعوام (1987-1989م) ، وكان للرئيس عمر البشير دور في الاتفاق الذي حصل في الفاشر قبل تسلمه السلطة (حباشنة ومبيضين ، 2009م ، ص. [71])

توقف صراع (1987-1989م) فجأة عندما اصبح بالحكومة المنتخبة في الخرطوم واعتبر قادة الانقلاب الاسلامي فشل الحكومة في وقف القتال في دارفور واحداً من اسباب تحركهم ، اذ جاء ذلك التوقف استجابة لإعلان صادر عن الحكومة للمساعدة في حل الازمة ، اذ لم تصبح الحكومة طرفاً في الصراع الا بعد عام (1989م) عبر مبادرة حاولت معالجة السبب الاساسي للصراع ،

وعندما فشلت المبادرة تورطت الحكومة في الصراع الذي اندلع على نطاق اوسع وبلغ مستوى جديد من المواجهة بين المساليت والقبائل العربية عام (1995م) ، واشتعل الصراع ثانية في عام (200-2003م) ، عندما تطورت صلات نشيطة بين القوات المناوئة للحكومة في دارفور والمعارضة المنظمة في المركز ، وبالتالي تحول الصراع من حرب اهلية محصورة في دارفور الى صراع محلي اتخذ ابعاداً اوسع بعد تدخل الحكومة في عامي (1995-2003م) (ممداني ، 2010م ، ص . [281-282]

أعلنت المجموعات غير العربية بقيادة الفور والزغاوة والمساليت تمردها على الحكومة في عام 2003 ، كانت الهوية الأثنية المعقدة في دارفور قد تحولت إلى ثنائية (افريقي مقابل عربي)، لتصبح بذاتها دافعاً من دوافع الصراع ، اذ قامت حكومة السودان بمد المجموعات المسلحة المتحدرة من المجتمعات العربية بها لمكافحة التمرد ، وهذا ما دعا المجموعات الافريقية من الاتحاد وتشكيل قوة مقاتلة في دارفور ، ما ادى الى اشتداد الاقتتال بين المتعاونين السابقين مع الحكومة الذين يطلق عليهم (الجنجويد) ، وكانت ولاية جنوب دارفور مركز الاقتتال اذ عرفت اخطر تمرد قامت به القوات شبه الحكومية للزيقات الشمالية ضد الحكومة التي سلحتها في عام (2003م) ، وبعد ذلك انخفض العنف المميت في جميع دارفور في عام (2008م) ، ومن ثم اندلع القتال العربي الداخلي مجدداً في عام (2010م) ، مخلفاً الف قتيل في الشهور التسعة الاولى من السنة خاصة بين الابالة ، ولم يلقى هذا العنف الا الاهتمام القليل من قبل المجتمع الدولي (فلينت ، 2020م ، ص[11-12]) .

ثانيا / عوامل اندلاع الصراع في دارفور :-

اشتركت العديد من العوامل في اندلاع الصراع منها عوامل داخلية واخرى خارجية سنتناولها على النحو الاتي :-

1- العوامل الداخلية -: من ابرز العوامل الداخلية هو الصراع من اجل الحصول على الموارد والسيطرة عليها والقتال العنيف بين القبائل والمجموعات القبلية التي تشكلت على اسس عرقية (اثنية) ، فضلاً عن التوزيع غير المتكافئ للموارد الاقتصادية والادارة السياسية والحكومية والمنحى اتخذته الحكومة بدعمها مجموعات مغرية لها بالأسلحة ، يمكن حصر ذلك الصراع في آلاتي :-

أ- العامل السياسي -: ان حصر المشاركة في السلطة على فئة معينة اضعف من التعددية السياسية وهذا ما غيب ثقافة الديموغرافية السياسية عن الحكم ما زاد من الصراع على السلطة في الاقليم ، اذ انعكس الصراع بين الذين يملكون الثروة والسلطة والذين لا يملكونها وانتشار الوعي بالتخلف النسبي ، وظهور نسبة متعلمة من ابناء الاقليم ودنو اخرى ، فضلاً عن ارتفاع اصوات ابناء الاقليم المطالبين بالتنمية والخدمات الأساسية التي تتمتع بها بقية اقاليم السودان ، وان كانت بدرجات متفاوتة ، كما ساهم الصراع بين الشمال والجنوب الى اضعاف الحكومة المركزية ، وبالتالي ازدياد معاناة اقليم دارفور من الاهمال والتهميش (عمرو ، 2016م ، ص. [47])

اصبحت السيطرة على السلطة تحت مظلة قومية اذ سيطرت الطبقة الوسطية من جذور اثنية معينة على الجهاز الحكومي في مختلف اجراء السودان ، فصار منهم الحاكم والاداري والموظف بل حتى العامل ، وعلى اساس ذلك اندلعت الحركات المسلحة في الجنوب والشرق والغرب والتي طالبت بالتنمية والعدالة ، ففي دارفور دفع النضال المسلح الحكومية الى الاعتراف بوجود التخلف التنموي ووعدت الحكومة بإزالتها ووعدت بالتحاق ابناء تلك المناطق بوظائف في الخدمة المدنية وستسعى لترقيتهم حتى الى اعلى المناصب واغلب هذه الوعود تذهب ادراج الرياح (حمدي ، 2013م ، www.bahethcenter.net.)

ب- العامل الاقتصادي -: يأتي هذه العامل في مقدمة عوامل الصراع ، اذ تسبب ندرة المياه وقلة الامطار وما يترتب عليه من جفاف وقحط وتناقص في انتاج المحاصيل الزراعية وهذا ما سبب صراع بين القبائل في دارفور ، فضلاً عن عدم توفر مشاريع التنمية الزراعية والصناعية رغم كثرة مواردها ، كما ادى التزايد في معدل نمو السكان الى الضغط على حياتهم المعيشية لعدم توفير الامكانات المادية لهم (نايل ، مصدر سابق ، ص. [32])

بعد ان تعرض اقليم دارفور الى الجفاف الذي اصاب مساحات واسعة من القارة الافريقية نتج عنه اختلاف عميق ، اذ أثر بشكل واضح على الاراضي في اقليم دارفور ، فأضطر الرعاة الى الرحيل بعيداً عن مناطقهم والمناطق التي كانوا يرتادونها قبل حدوث الجفاف اذ كانوا يبحثون عن الكلأ والماء وهذا ما جعلهم يدخلون الى حدود القبائل الاخرى التي تمارس الزراعة فترتب على ذلك وقوع العديد من الاحتكاكات التي تطورت الى نزاع مسلح بين الطرفين (سلمان ، 2004م ، ص. [62-63])

بدأ الصراع الحقيقي عام (1983م) بين الرعاة والمزارعين والتنافس حول الموارد الشحيحة والارض الصالحة للزراعة ونتيجة لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت الساحل الافريقي منذ اواخر الستينات والتحولات البيئية التي نتج عنها انحسار نطاق المراعي والمورد المائية والتربة الخصبة وحماية للحقوق المشاركة بين المزارعين والرعاة ، اتفق اهل دارفور على فتح مسارات اصبحت سبباً للصراعات القبلية وذلك لازدياد اعداد المواشي التي تمر عبر هذه المسارات ليستحيل معها ضبط الحركة

خاصةً مع التوسع الزراعي ، حاول بعض المزارعين من غلق المسارات التي تؤدي الى قرب المياه ما ادى الى حصول صراعات دموية بين المزارعين والرعاة (زين العابدين ، 2014م ، www.ashoroog.net.com .)

ج- العامل الاداري -: كان النظام الاداري يعتمد على الحواكير وهي تسمية اطلقت في زمن سلاطين الفور التي تقضي بان تعطي الارض لشخص او جماعة او قبيلة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها على الطبيعة ملكاً له يتوارثها من بعده ورثته ، وتسمى ايضاً بالدار ، ارتبط مفهوم الحواكير بالنظام الاداري للسلاطين ، اذ يتربع السلطان على قمة الهرم الاداري يليه المقدوم ويلي المقدوم الشرثاري ثم الشيخ ، اذ افقد هذا النظام الحكومة المركزية هيبة الدولة وسلطانها في بسط نفوذها بإقرار الامن والطمأنينة للمواطن وهذا ما اسس الى الصراع القبلي الذي شهدته دارفور عبر السنين (موسى ، مصدر سابق ، ص [87])

بعد ان تم ابدال نظام الحكم في عام (1969م) من نظام الحكم البرلماني غير المباشر خلال الحكم الثنائي للسودان ، اذ تم حل الادارة الاهلية للحكم وحرم بذلك زعماء القبائل والشيوخ من لهم اختصاصات واسعة من ممارسة صلاحياتهم المعهودة فانعكس ذلك على الارض فعدم توافر نظام الشرطة وعدم وجود عناصر الجيش ادى الى تدهور الامن وانتج فراغاً امنياً وسياسياً ، فكان لابد للمواطنين من اللجوء الى السلاح الفردي والصراع القبلي وحل النزاعات بالعنف بديلاً عن القانون (عمرو ، مصدر سابق ، ص [49])

د – العوامل الايدولوجية (العرقية والعنصرية) :- استخدمت الحكومة السودانية الموالين لها في هذا النزاع ، اذ بدأت بالتطهير العرقي والذي يهدف الى ازالة السكان المدنيين من مناطق جغرافية بمجموعة عرقية خاصة معينة من قبل مجموعة عرقية مساندة من قبل الحكومة ويكون ولائها لها وتستخدم بذلك وسائل عنيفة ومثيرة للرعب ومن ثم احتلال الاراضي واستبعاد المجموعات التي وقع عليها فعل التطهير ، وتمثل ذلك بالقتل الجماعي والتعذيب والاغتصاب واستخدام المدنيين كدروع بشرية وتدمير الممتلكات الشخصية والعامة والثقافية والنهب والسرقة ومصادرة الاراضي والتهجير القسري للسكان ، وهذا ما حصل للسكان من مجموعات المساليت والفور الذين تم الاستيلاء على اراضيها بعمليات التطهير العرقي الذي قامت به القوات الحكومية بمساندة الجنجويد الموالين لها ، وان الهدف من هذا الاستيلاء هو لإعادة توزيع هؤلاء السكان بشكل رئيس في دوار البلدات التي تسيطر عليها الحكومة للسيطرة عليهم بعد حجزهم في تلك المناطق (تقرير Human Rights Watch ، 2004م ، ص. [34-35])

2- العوامل الخارجية :- تتمثل بعاملين هما :-

أ – العامل الاقليمي -: للعامل الاقليمي دور كبير في الصراع الدائر في اقليم دارفور ، ويأتي ذلك الدور من خلال الانتماء القبلي ، اذ تمتد جذور القبائل الدارفورية الى دول الجوار خاصة ليبيا وتشاد ، اذ تأثرت هذه القبائل بالتفاعلات السياسية التي تحدث داخل هذه الدولة او بين الدول نفسها فقد تأثرت بالحرب الاهلية التي جرت في تشاد في السبعينات والثمانينات حتى اصبحت دارفور مسرحاً للقوى والصراعات الدائرة في تشاد واصبحت معبراً للسلاح بين هذه القوى ما ادى الى انتشار السلاح في الاقليم ، كما اتهمت الحكومة السودانية اريتيريا بدعم المتمردين والعمل كحلقة وصل بين بعض حركات التمرد واسرائيل (مؤنس ، 2015م ، ص. [245])

برز الدور الاسرائيلي واضحاً اذ عملت على توسيع الازمة وتوطينها وتكريسها وتشجيع العديد من اطراف النزاع على المضي بالنزاع من خلال توفير التمويل ووسائل الدعم اللوجستي والمساعدة على فتح مجال الاتصالات السياسية والدبلوماسية والضخ الاعلامي ، مستغلة بذلك الاختلافات الاثنية ، اذ كشفت تطورات الاحداث وتصاعدها في دارفور تورط اسرائيل وضلوعها في دعم حركات التمرد بها ، فلوحظ ان هناك علاقات بين قادة التمرد في دارفور واسرائيل اذ قامت بتدريب المتمردين ومدهم بالسلاح حتى اصبحت دارفور مورداً اساسياً لسلاح اسرائيل في افريقيا ، وهو ما يشير الى الاهمية التي توليها اسرائيل لملف دارفور ، وانه اصبح مرتكز رئيس على اجندة السياسة الاسرائيلية حيال السودان (مجيد ، 2012م ، ص . [58])

ب- العامل الدولي -: تعد الولايات المتحدة اللاعب الرئيس في الساحة الافريقية بشكل عام والسودانية بشكل خاص ، حيث تبلورت السياسة الامريكية بأهداف استراتيجية في دارفور وبسبب ضعف وهشاشة مختلف القوى السودانية ولامتلاك امريكا العديد من مقاليد الامور في دول الجوار السوداني ، فقد عملت على تسوية مشكلة الجنوب بما يحفظ لها اكبر قدر من النفوذ والمصالح في السودان ، وكانت مبرراتها لذلك بان الصراع فيه يدور بين المسلمين والمسيحيين ، الا ان الحال يختلف في دارفور كون اهلها العرب والافارقة مسلمين وبذلك تنتفي مبررات التطهير العرقي او الديني الذي تدعيه ، ان غاية امريكا من تدخلها في دارفور هي للسيطرة على نفطه ونقله عن طريق انبوب تشاد عبر المحيط الاطلسي ، فضلاً عن الاستيلاء على ما بالإقليم من يورانيوم والحديد والنحاس (هركل ، 2010م ، ص. [13])

اما الموقف البريطاني فقد اخذ منحى امريكا في التعامل مع الازمة ، اذ تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الاوربية اهتماماً بقضايا السودان من منطقة انها كانت صاحبة اوسع المستعمرات في

افريقيا كلها وهي التي كانت محتلة للسودان والمستغلة لإمكاناته والغارقة بالمشكلات التي قامت في السودان ، وبسبب الاطماع البريطانية في الحصول على البترول فقد كان رد بريطانيا عنيفاً تجاه قضية دارفور ، وهذا ما دعاها الى الاعلان بانها سترسل قوات عسكرية الى اقليم دارفور لضمان وصول المساعدات الانسانية لآلاف النازحين من الاقليم الى تشاد وجنوب دارفور ، اذ رفضت السودان هذه الخطوة ونددت بالتدخل الخارجي في قضاياها الداخلية (محمد علي ، مصدر سابق ، ص . [60])

اما فرنسا فكانت تنظر بعين الشك والريبة والتخوف من التأثير على مصالحها في دارفور من قبل امريكا ، لذا عملت فرنسا الى اعادة تأهيل مناطقها القديمة لتثبت انها صاحبة نفوذ في المنطقة ، فعند اندلاع ازمة دارفور اعطى الرئيس الفرنسي جاك شيراك توجيهاً بنشر قوات من الجيش الفرنسي على الحدود بين السودان وتشاد لأغراض انسانية ولكن مهمتها تبدو غير ذلك ، اذ عملت القوات الفرنسية على الفور بنشر اعداد كبيرة من الجنود للعمل في معسكرات اللاجئين والنازحين لحفظ النظام وتسهيل حركة وانسيابية توزيع المساعدات في المعسكرات ومارست فرنسا ضغوطاً على الحكومة السودانية من خلال فرض عقوبات من قبل مجلس الامن اذ اتهم السودان بارتكاب جرائم ابادة جماعية في دارفور (حباشنة ومبيضين ، مصدر سابق ، ص. [78])

ثالثاً / الآثار المترتبة على صراع دارفور -:

انعكس الصراع في دارفور على السودان بشكل سلبي خاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية التي تعد العمود الفقري للمشاكل والصرعات المحلية ، اذ ولدت هذه الازمة العديد من الآثار وعلى النحو الآتي :-

1- الآثار السياسية والامنية -: كان لسياسة الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال اثراً في تعميق الصراع في دارفور ، اذ عملت على تعميق الولاء والانتماء بحزب معين دون الآخر وهذا ما ولد تنافس بين العلاقات الاثنية المتصارعة واضعف الولاء الوطني لدى البعض من ابنائه ، فضلاً عن رفض مشاركة اغلبية ابناء الاقليم في السلطة ما اشعر سكان الاقليم بالتهميش الحقيقي هو عدم اتمام المشاريع والاهتمام بالجانب الامني دون الجانب التنموي (عزو وعبد الله ، 2020م ، ص[382-383]

تصاعدت حدة المعارضة في الاقليم للحكومة المركزية واتهمت الحكومة بانتهاك حقوق الانسان ، اذ تم حرق قرى المدنيين الافارقة واغتصاب نسائهم وهذا ما دعا الحركتان العسكريتان المعارضتان الى تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق الخاصة بالانتهاكات الانسانية ، اذ اصبحت الحكومة السودانية غير قادرة على ادراك قبضتها على الحكم وباتت محددة في جميع القرى سياسياً داخل السودان ، اذ ادى تسييس الخلافات من قبل الحكومات المتعاقبة في السودان والقوى والاحزاب السياسية لسنوات طويلة الى ظهور الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية واستغلالها السياسي اما لتسوية القضية القومية او لتحقيق اهداف حزبية وعنصرية ما ادى الى تنامي الصراع وتصاعده وزاد من طابعه العسكري (دعاس وحاجي ، 2015م ، ص . [100])

اما على صعيد السياسة الدولية فقد اثرت الازمة على العلاقات الدولية اذ اتخذت الولايات المتحدة الامريكية ومنظمة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي موقفاً سلبياً تجاه الحكومة السودانية بعد اتهامها بانتهاك حقوق الانسان والابادة الجماعية والتطهير العرقي ضد المواطنين الزنوج من خلال دعم مليشيات الجنجويد ، ومن هنا طالبت الولايات المتحدة المجتمع الدولي بفرض عقوبات على السودان تتراوح بين العقوبات السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، اذ هدد الامين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) بالتدخل العسكري لوضع حد للازمة (البديري ، 2009م ، ص. [24])

2- الآثار الاقتصادية -: يتمتع السودان بواحد من اكبر معدلات النمو في القارة الافريقية بمتوسط نمو (8%) في العام خلال السنوات (من 2000م الى 2010م) بفضل العائدات النفطية التي شكلت اضافة مهمة للاقتصاد السوداني ، فضلاً عن اهمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الذي يرفد الناتج المحلي الاجمالي اكثر من النفط ، غير ان الحرب في دارفور ساهمت بصورة مباشرة او غير مباشرة في تفاقم ازمة الديون الخارجية السودانية وكذلك ارتفاع الديون الداخلية خلال السنوات الماضية ، وهذا يدل على مدى تأثير الازمة على الاقتصاد السوداني الذي توجه الى الضغط على الانفاق الحكومي العسكري والسياسي الكبير ، اذ سجل تقرير وحدة الديون ببنك السودان المركزي عام (2013م) بانه بلغت ديون السودان الخارجية (42 مليار دولار) تبلغ اصولها (17.2 مليار دولار) وفوائدها (4.3 مليار دولار) ووصلت الفوائد الجزائية لعدم التسديد الى (20.5 مليار دولار) ، اي ان الديون تصل الى (50 مليار دولار) وهو ما يقرب من نسبة (90%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما يشير الى حجم الضغط الكبير على الموازنة العامة والعجز الكبير الذي واجهته في السنوات الماضية وهو ما يعطي دلالة على حجم الصرف على الحرب في دارفور (الطيب وزملاءه ، 2013م ، ص. [175-178])

انفقت الحكومة السودانية (24.07 مليار دولار) على الحرب في دارفور ويشمل ذلك (10.08 مليار دولار) في صورة نفقات

عسكرية مباشرة و(7.2 مليار دولار) خسائر الانتاجية نتجت عن النزوح الداخلي للسكان ، كما انفقت (2.6 مليار دولار) على خسائر الكسب المعيشي الذي كان من المفترض ان يحققه الضحايا (القتلى) في حال لم تنشب الحرب و (4.1 مليار دولار) اضرار في البنية الاساسية ، إذ بدأت كلفة الحرب عند مستوى (3%) من الناتج الاجمالي ووصلت الى (24%) عام (2009م) وذلك حين كان الاقتصاد السوداني يفقد على الاقل نحو ربع قيمته في سلع مدمرة بسبب الحرب (علي ، 2011م ، ص. ([12]

الاستنتاجات

1- يمتلك السودان مقومات جغرافية (طبيعية وبشرية) متميزة تبدأ بالواقع الجغرافي وصولاً الى موارده الطبيعية
2- لم تستثمر السودان الموارد التي تمتلكها استثماراً يساعدها في بناء وزنها الجيوبولوتيكي .
3- بسبب سعة مساحة السودان وامتداده الجغرافي جعله مجاوراً لتسع دول افريقية وهذا ما صعب عملية الحفاظ على الامن الداخلي
4- هنالك العديد من العوامل التي حالة دون استثمار السودان لمقوماته منها عوامل داخلية واخرى خارجية
5- ان الحالة التي تعيشها السودان من عدم الاستقرار السياسي قد اضعفت الحكومة حيال التصدي للازمات التي عصفت بالبلاد.
6- ان الدول التي لها اطماع داخل السودان كإسرائيل والولايات المتحدة تقوم بممارسة العداء ضد السودان لتهديد امنه الداخلي خاصة في مجال الغذاء والماء .
7- اثر انفصال جنوب السودان واشتعال التمرد في دارفور على السودان في جوانبه الاقتصادية والسياسية وهذا ما بدى واضحاً من خلال بروز نزاعات جديدة حول الحكومة المركزية وكيفية ادارة البلاد .
8- ان استخدام الحكومة السودانية لبعض القوات خارج تشكيلاتها العسكرية انعكس سلباً لازدياد اطماعها في الحكومة وهذا ما حدث بين الحكومة السودانية وقوات الردع السريع التي شاركت في الصراع الدائر في الجنوب والغرب ولسنوات طوال ، اذ ارادت هذه القوات تقاسم السلطة مع الحكومة المركزية مما اشعل القتال بينهما .

التوصيات

1- العمل على استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الذي يخدم التنمية في السودان وينهض بالواقع الذي تعيشه .
2- تجاوز المشاكل الحدودية مع دول الجوار من خلال بناء علاقات حسن الجوار والعلاقات الثنائية الاخرى .
3- التوسع في عملية الاصلاحات السياسية التي تقوم بها الحكومة وكذلك الاصلاحات الاقتصادية من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان .
4- العمل على تخفيف حدة التوتر بين الحكومة السودانية والولايات المتحدة الامريكية .
5- العمل على توحيد الجهود من قبل الحكومة السودانية لحل المشاكل الداخلية بصورة سلمية .
6- انشاء مراكز للحوار بين الاديان للقضاء على التمييز الديني والعرقي الذي يعد من ابرز عوامل النزاع الداخلية
7- تقوية الجبهة الداخلية من خلال ادخال عناصر من المتمردين في الجهاز الحكومي ليكونوا قريبين من مركز القرار الحكومي واشراكهم في القرارات التي تخدم البلد ، لينمي لديهم الشعور بالوطنية .

المصادر

- احمد ، عبد الرحيم محمود عقيق واحمد ، الطاهر جاح النور ويوسف ، حسن محمد ، الصراعات القبلية في دارفور واسبابها للفترة (1960-2017م) ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، المجلد (1) العدد (6) لسنة (2020م) .
- احمد ، هدى محمد مختار ، تقرير القدرات الوطنية والفجوة المعرفية في مجال السكان والتنمية في السودان ، جامعة الخرطوم ، 2020م
- برنامج الامم المتحدة للبيئة ، تقرير السودان الاول عن حالة البيئة والتوقعات البيئية (2020م) ، الامم المتحدة ، 2020م .
- بليغ ، عبد المنعم ، افريقيا الارض والماء والنشاط الاقتصادي ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004م .
- تقرير منظمة (Human Rights Watch) ، دارفور المدمرة تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات المليشيا في غرب السودان ، مجلد (16) رقم (6/أ) آيار (2004م) .
- جاد الرب ، حسام ، جغرافية العالم العربي ، ب . ط ، 2005م .
- الحباشنة ، صداح احمد ، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان ، مجلة دراسات ، العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 40 ، العدد 1 ، 2023م .

- حباشنة ، صداح ومبيضين ، مخلد ، ازمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة ازاءها (دراسة مقارنة) ، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد (2) ، العدد (1) ، (2009م) .
- الحبيطي ، خالدة ابراهيم خليل ، التطورات السياسية الداخلية في السودان عام 2019م والمواقف الاقليمية والدولية منها ، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد (4) العدد (47) لسنة (2022م).
- حمدي ، محمد ، الاسباب الاقتصادية والسياسية لازمة دارفور ، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، 2013م . www.bahethcenter.net.com.
- حميد ، عبد الرحمن ، جغرافية الوطن العربي ، ط[2] ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1997م .
- الخطيب ، دريد وشيب ، محمد امير ، انفصال جنوب السودان (الجذور والتطورات والتداعيات) ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد 97 ، حزيران ،2012م .
- دعاس ، سميحة ، وحاجي ، فاتح ، الصراع والحروب الاهلية في السودان (دارفور انموذجاً) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، قطب شتمة ، 2015م .
- رأفت ، اجلال ، انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011م .
- رستم ، جمال الدين عبد الرحمن ، التداعيات العسكرية والامنية لانفصال الجنوب عن السودان ، بحث منشور على الموقع www.iua.edu.sd.economics.sudan.com.
- رفله ، فليب ، ومصطفى ، احمد سامي ، جغرافية الوطن العربي (دراسة طبيعية اقتصادية سياسية) ، ط[4] ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1970م .
- زين العابدين ، اسامة علي ، دارفور : الخلفية التاريخية للازمة واسباب تطورها (جمهورية السودان دارفور) ، 2013م . www.ashorooq.net.com
- سبع ، سداد مولود ، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (آبي انموذجاً) ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 47 ، مجلة جامعة بغداد ، 2011م .
- سلمات ، عمر ، الازمة السودانية (1983-2005م) (بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006م .
- سلمان ، حسن سيد ، جذور الازمة في دارفور ، مجلة آفاق سياسية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، افريقيا ، العدد (2) ، الخرطوم ، (2004م) .
- الشامي ، صلاح الدين علي ، السودان دراسة جغرافية ، ط[2] ، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2002م .
- شبكة الانترنيت / السودان 2008/ ramid. net www.populationpy
- شبكة الانترنيت ، تقرير ، انفصال جنوب السودان (الاسباب والتأثيرات) www.alhara2.net.com
- شبكة الانترنيت ، تقرير ، انفصال جنوب السودان وتداعياته على الامن القومي العربي ،www.cfaair.com.
- الصياد ، محمد محمود و سعودي ، محمد عبد الغني ، السودان دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي ، دار الزائد للطباعة ، القاهرة ، 1966م .
- الطويل ، اماني ، مستقبل السودان (واقع التجزئة وفرص الحرب) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011م .
- عبد الرحمن ، حمدي ، التدخل الدولي في السودان واثره عربياً وافريقياً ، المركز العربي للدراسات الانسانية ، مجلة البيان ، السعودية ، العدد (4) لسنة (2007م) .
- عبد الرحمن ، حمدي ، تقرير، دور التدخلات الخارجية في ازمة جنوب السودان www.mandumah.com
- عبد الله ، ذاكر محي الدين ، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الامريكي ومبرراته ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد (27) ، لسنة (2012م) .
- عثمان ، مصطفى ، الوضع في السودان بعد انفصال الجنوب ، الاجتماع الخامس لجلس العلاقات العربية والدولية ، الكويت ، 2011م ،www.cfaair.com.
- عزو ، احمد ارحيل عباس وعبد الله ، ذاكر محي الدين ، اسباب وعوامل اندلاع التمرد في دارفور (2003) ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد (16) ، العدد (4) ، لسنة (2020م) .
- علي ، حامد التيجاني ، الكلفة الاقتصادية لحرب دارفور ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2011م
- عمرو ، منار عبد العزيز محمد ، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور انموذجاً) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2016م .

- عودة ، ابراهيم يوسف حماد ، الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي – الاسرائيلي ، وسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، 2014م
- فلينت ، جولي ، الحرب الاخرى : الصراع العربي الداخلي في دارفور ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، 2010م .
- القصاب ، عبد الوهاب عبد السادة ، التوازن الستراتيجي للوطن العربي ، مركز الدراسات الدولية دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، 2003م .
- كامل ، انور سيد ، الابعاد الجيوبولوتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار (دراسة في الجغرافيا السياسية) ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، المجلد (2) ، العدد (6) ، لسنة (2019م) .
- مبارك ، احمد مبارك بابكر ، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لسكان السودان (دراسة في جغرافية السكان) ، مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، المجلد 4 لسنة 2016م .
- مجيد ، اياد عبد الكريم ، الدور الاسرائيلي في ازمة دارفور ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد (16) كانون الاول لسنة (2012م) .
- محمد ، الطيب زين العابدين وزملاءه ، دارفور (حصاد الازمة بعد عقد من الزمان) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الدوحة ، 2013م .
- محمد علي ، عثمان ميرغني ، تقرير حالة البيئة والتوقعات البيئية في السودان لعام (2020م) ، الامم المتحدة ، 2020م .
- ممداني ، محمود ، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الارهاب ، الطبعة العربية (ط[1]) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010م .
- موسى ، عبد مختار ، دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط[1] ، الدوحة ، 2009م .
- مونس ، محمد زباري ، مشكلة دارفور – دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد (11) ، العدد (22) ، لسنة (2015م) .
- نايل ، هدى محمود محمد علي ، الموقف الدولي والاقليمي من مشكلة دارفور (1956-2004م) مجلة كلية الآداب ، جامعة بورسعيد ، العدد (9) ،(2017م) .
- هركل ، جولي فؤاد ، دور التدخل الخارجي في تأزيم مشكلة دارفور ، بحث مقدم لنيل درجة دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية ، الاكاديمية السورية الدولية ، دمشق ، 2010م .
- والي ، اياد عايد ، المقومات الجغرافية للسودان واثرها الجيوبولوتيكي ، رسالة ماجستير (غ.م) ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2005م .
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، تقدير موقف ، الصراع في جنوب السودان خلفياته وتداعياته المحتملة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2014م .
- وهيبة ، عبد الفتاح ، في جغرافية السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1979م .